دمعةٌ عليهِ ولا تُقام لهُ علامات الحداد كما ألوف عادتهم بل يُدعى المطربون والمغنّون والرقّاصون ويعد ان يوفوهُ حقَّهُ يرجعون الى من حيث أتوا مبتهين بذلك ان نفسهُ دخلت جنّة الخلد عند موتهِ رأساً فلا حاجة الى ما لا يستغني عنهُ اليزيديّة البيض. لكن بعد سُنّة الدفن تذبح الذبائح من غنم وبقر وتُوزّع على الفقراء والبائسين. واقتر اليزيديّة لا يذبح في مثل هذه الايام اقلّ من اربع او خمس غنمات. امّا الاغنياء والموسرون فاقلّ ما يذبحونهِ مائة نعجة (ستأتي البقيّة)

آفات التجارة

للشاب الاديب عبد الله افندي رزق الله شارّ احد مأموري سنّة ولاية بيروت الجليلة

بحثنا فيما سبق عن وسائط التجارة ومسهّلاتها وسنأتي الآن على ذكر بعض الموانع التي تحول دون ترقّيها وتوسّعها:

١ً (بحران الزراعة والصناعة) لا مشاحّة ان الصناعات المختلفة مرتبطة ببعضها كل الارتباط تتقدّم وتتأخّر حسبما يطرأ على واحدةٍ منها او على بعضها من الحوادث المفيدة والمضرّة. فالزراعة تستفيد من ترقّي العامل. والعاملُ من ترقّي الزراعة وبالعكس.

فلو أُصيبت الكروم بداء الفيلوكسيرا مثلاً وفسد محصولها لتضرّر ايضاً جميع ارباب الحرف والصنائع. لانّ صاحب الكرم المتضرّر لم يعد بوسعهِ ان يشتري كالاوّل ملبوسات. وعامل الملبوسات يقتصر على اشتراء كمّيّة قليلة من الموادّ الاصلية. واصحاب هذه يقتصدون في معيشتهم فلا يبتاعون كالاوّل الذخائرَ والحوائج الضروريّة. ولذا يستفيد اهل المدن من سعادة حال القرويين وينتفع هؤلاء من ثروة اولئك. وهكذا الصناعات والبلدان والامصار والاقوام المختلفة يُعدّ كلّ منهم مخرجاً للآخر. يتوقّف نجاح واحدهم ورغده على ترقّي الباقي وسعادتهِ. وعليهِ لو زلّت بالهند نازلةٌ واعدمت محصولاتها لوقف دولاب التجارة وخمدت حركتها. فتشقى غيرها من البلاد بسببها ويُحرَم كثيرٌ من منافع هذه المحصولات ولذائذها. اذ لا يمكننا مثلاً ارسال مصنوعاتنا الى الهند حيث لم يبقَ فيها محصولٌ ترسلهُ لنا. فتكسد بضاعتنا ونُحرم من فوائد تلك

٢ً (بحران السياسة والحرب) لا تلوح سحابة نزاع في افق السياسة الّا وتؤثّر في التجارة ايضاً. كأني بهذه السحابة عبء ثقيل يضغط عليها فيقعدها. ويجري هذا

التأثير في زماننا باسرع من لمح البصر لكثرة العلاقات والمواصلات بين الناس وسرعة الوسائط النقليَّة. فلو حدثت في اقاصي الصين حادثة لشوهد حالًا تأثيرها في انكلترة كسيَّال كهربائي يخرق في آنٍ واحدٍ اجسام الوف الالوف من اولئك المتَّصلين بجهازهِ او كهزَّة ارضٍ يشعر بزلزالها على بُعد اميالٍ من مركزها بالنسبة لشدَّتها وخفَّتها. ولنا في حرب الاميركان والاسبان الاخيرة مثال واضح لم يزل نُصب اعيننا. فما اكثر وجه السياسة بين الأمتين الَّا واختلجت التجارة العمومية وتململت في طريقها وتصرَّعت. فلمَّا تفاقم الامر بينهما واتَّسع الخرق على الراقع وقفت التجارة مختبطةً تقوم وتقعد كامواج البحر تلعب بها رياح الروايات المختلفة فتثيرها مرَّةً وتُخمدها اخرى. حتى اذا ارعدت الحرب وابرقت هبَّت العواصف الشديدة فرفعتها تارةً الى قمم جبالها المزبدة وانزلتها طورًا الى جوف لججها الزاخرة. فلمَّا وضعت الحربُ اوزارها وسكن جأشها عادت التجارة شيئًا فشيئًا الى مجاريها .

والحرب الاقتصاديَّة ليست باقلَّ ضررًا للتجارة من الحرب المعروفة كما اوردنا ذلك قبلًا. وادهشها ما هو جارٍ بين الفرنسيس والطليان. فقد شدَّدت فرنسة رسومَ الجمرك على جارتها عقيب دخول هذه الى التحالف الثلاثي. فعاملتها ايطالية بالمثل وانتشبت الحرب الاقتصاديَّة اذ ذاك بينهما عوانًا. ولكنَّ الطليان علموا بعد حينٍ انهم جنوا على انفسهم وحطبوا على ظهرهم وان لا ثبات لهم ازاء تيار الثروة الفرنسويَّة (١ فندم بعض عقلائهم ولات حين ندم. على انَّ الانباء البرقية بشَّرت العالم التجاري اخيرًا بعقد معاهدة تجاريَّة تحسم داء الضرر والنفور بين هاتين الدولتين

٣ (فقدان الامنيَّة) لمن المعلوم ان معظم المعاملات التجاريَّة يقوم بالاعتبار (crédit) ويجري بواسطة القرض والاستقراض. فلو اضطُرَّ البائع والمشتري الى مبادلة اموالهما ومقايضتها في الحال لضاقت دائرة المبايعات وانسدَّت ابواب الربح ووقفت التجارة. فاذا لم يكن حاكم عدل يحكم بالقسط بين الناس ويعاقب المتعدي والمماطلَ والمختلس لاقتصر التجَّار على المعاملات الجزئيَّة والمبايعات النقديَّة خوفًا على حقوقهم من ان تُغتصب واموالهم من ان تُسلب وديونهم من ان تتلف (تبوت). وعليهِ فالامنيَّة نظام التجارة وقوامها بل روحها وحياتها تضمحل حيث تفقد الامنيَّة وتكثر التعديات وهناك الطامة الكبرى

١) تقدَّر ثروة فرنسة بمائتين وعشرين مليار فرنك

٤ً (كثرة الضرائب) لا ريب ان على الاهالي المستفيدين من سنن حكوماتهم وتحاكمها والراتعين في رياض امانها ان يقوموا بمعيشة اولياء امورهم وحماة حياتهم واعراضهم وأموالهم من العدوّ الداخلي والخارجي ويتشاركوا بسدّ ما تقتضيه ادارة الملك من النفقات فضلاً عن ان التكاليف تدفع الناسَ الى الاشتغال والعمل. فتقيهم مضرّات الرخاوة والكسل

لكن لعلماء المالية (Financiers) في طرح المكوس وجباية الاموال الاميريّة قواعد عادلة راسخة وطرائق مستقيمة بيّنة تقضي على اولياء الامر براعاتها وتحذّرهم تشديد وطأة الضرائب على الرعيّة حتى لا تغور ينابيع الثروة العموميّة فينضب ماء التجارة والصناعة فتضمحلّ. فيستولي الفقر المدقع على البلاد وضنك المعيشة. فتندثر خزينة الحكومة من المال لانّ الرعيّة الفقيرة تؤدي التكاليف مُكرهةً واماً الغنيّة منها فتدفعها عن رضًى وطيبة خاطر. وكلّ اناء بالذي فيه ينضحُ

٥ً (الجمارك) لا شكّ ان الجمارك على الاطلاق احجار عثرة في سبيل التجارة تعرقل حركتها وتثبّط سيرها. فمذ ولا حرج تصميات الجمارك وازعاجاتها للتجّار كتوقيف السلع الواردة ومعاينتها وتقدير قيمتها ومصادرتها ومنازعات اصحابها مع المأمورين الى غير ذلك من المشاكل التي تضيّع ارقاماً اثمن من الذهب فضلاً عن انها تحرّ الدول على المقابلة بالمثل فتنشأ عنها الاختلافات القومية والبرودة السياسيّة

بيد انّ جميع الحكومات رأباً لصدع نفقاتها الكثيرة عوّلت من قديم الزمان على تحصيل بعض وارداتها من الجمارك لما في جبايتها من السهولة والاقتصاد. وقد صوّب علماء المالية طرحَ هذه الرسوم على منهج العدل والحكمة

لكنّ الدول بادئ بدء ركبت المعنّه وخبطت في جبايتها خبط عشواء فذهبت في وضع نظاماتها الغريبة مذاهبَ شتّى كانت في موانعها للتجارة اعقد من ذنب الضبّ. الّا انّها الفت رويداً رويداً انواع الجمارك الداخليّة(١ التي اضرّت بالتجارة ايّ ضرر ورواجاً للتجارة الخارجيّة رضيت بعد اللتيا والتي بدخول السلع الاجنبيّة الى بلادها على شروطٍ نظمت سلكها فيما بعد المعاهداتُ التجاريّة الدوليّة. وما ادراك ما هذه المعاهدات ؟

١) ليض المدن الاوربية الكبيرة حالاً رسوم على بعض السلع الواردة اليها تُدعى دخولية (octroi) سدًّا لثلمة نفقاتها الفادحة وديونها الكثيرة

هي خلاصة مذاكرات علميَّة سياسيَّة ومباحثات طويلة يخوض غمارها ويوقع عليها أعلم رجال المملكتين المتعاقدتين باحوال بلادهم الزراعيَّة والصناعيَّة والتجاريَّة. فيسعى كلٌ منهم باقناع معتمدي الدولة المعاهدة على قبول سلع بلادهِ بابخس الرسوم الجمركية باذلًا في ذلك النفس والنفيس والحيلة والخديعة وكلَّ ما يؤول الى ترويج محصولات مملكتهِ ومصنوعاتها في اسواق هذه الدولة وردّ ما يَرد من مماثل هذه السلع او تشديد الرسوم عليها

وهنا رأيان متباينان لعلماء الاقتصاد في مسئلةٍ كانت ولم تزل موضوع المناقشات العلميَّة والمذاكرات الدوليَّة: هل الباب المفتوح (le libre-échange) افضل للتجارة ام اصول الحماية (la protection)؟ ويراد بالاوَّل ازالة الموانع التجاريَّة ورفع الرسوم الجمركيَّة بين جميع الممالك او على الاقلّ تخفيفها. ويراد بالحماية اتخاذ الوسائل الفعَّالة لمنع ورود السلع الاجنبيَّة التي تماثل البضاعة الوطنيَّة خوفًا على هذه من مزاحمة تلك فيرسمون على جمركها ٥٠ ، ٨٠ ، ١٠٠ في المئة وبل اكثر من ذلك

لا اتصدَّى الآن لذكر آراء الاقتصاديين المتضاربة وشرح اقوالهم المختلفة في هذا الشأن. فقد يقصر عن استيعابها المجلَّد الضخم. ولكني اقول انَّ معظم هؤلاء العلماء ميَّالون الى الباب المفتوح منهم استاذي الفاضل والاقتصادي العثماني الشهير العلَّامة عطوفتلو اوحانس افندي ناظر الخزينة الخاصَّة. على انَّ التجارب العديدة تعضد ايضًا هذا المذهب وتُظهر للناس يومًا فيومًا محاسنهُ. كفتنا جمارك بريطانية العظمى دليلًا اوضح من الشمس رأد الضحى. فما بلغت والحق يقال تجارة هذه المملكة منزلتها الحاضرة الَّا باتباع طريقة الباب المفتوح وترويجها بينما تجارة فرنسة تتنزَّل (١ بسبب اصول الحماية التي نهجتها في هذه السنين الاخيرة

غير ان اختلاف الامم والبلاد يستوجب تعديل الحكم في هذا الامر. وربَّما حسن الشيء في محلٍّ وقبح في غيره

ولا يسعنا السكوت في هذا البحث عن ذكر معاهدات توحيد الجمارك (Traité d'union douaniaire) التي من شأنها ان تؤلف بين منافع المتعاقدين التجاريَّة والاقتصاديَّة دون ان تؤثر في استقلالهم وحقّ حاكميتهم. واشهرها عهدة « زولفراين »

١) يُقدَّر تنزل تجارة فرنسة السنويَّة بمليار من الفرنكات

المنعقدة سنة ١٨٣٠ بين حكومات المانية الشمالية حيث يؤخذ رسم السلع الاجنبية مرّةً واحدةً عند دخولها دائرة الاتحاد ومن بعدُ يُقسم بين هذه الممالك المختلفة حسب الاصول المتفق عليها. فتخلص التجارة بذلك من كلّ التكلفات والعوائق الجمركية

كتاب
تاريخ بيروت

لصالح بن يحيى (تابع لما سبق)

ذكر علم الدين الرمطونيّ وهو من الطبقة الثانية

نورد هنا ذكرهُ وذكر اولادهِ المعاصرين لناصر الدين الحسين. واماً المتأخرون من ذرّيته فنذكرهم ان شاء الله تعالى فيما بعد بحسب ما نرتّبهُ وبالله التوفيق

هو الامير علَم الدين سليمان ابن سيف الدين غلاّب ابن علم الدين معن بن معتب ابن ابي المكارم ابن عبد الله بن عبد الوهّاب بن هرماس بن طريف. ورأيتُ في خطوط بعض المتقدّمين في الهجرة انّ هرماس هو ابو طارق الذي تنسب اليهِ الطلاسم(١ فَخذ من آل عبد الله. ثمّ رأيتُ ايضاً انّ هرمس مجمع الحلف من طردلا وعين كسور ولم أرَ لهذا النسب ذكراً غير هذا الذكر. وسمعتُ بعض المتقدّمين في الهجرة (٨٤٢) يؤيد هذا القول الذي ذكرناهُ ويرجّحهُ والنقل امانةٌ فنقلنا ما سمعنا ورأينا ونسأل الله المسامحة

وقد اجمع القول على انّ علم الدين المذكور لم ينشأ في بيتهم مثلهُ مع انّ اجدادهُ كانوا امجاداً شُكروا في زمانهم. وكان والدهُ سيف الدين غلاّب وعمّاه عبد المحسن وكرامة اولاد علم الدين معن ساكنين في غربيّ اعيه الى جهة الشمال. ومُوجب تزولهم الى رمطون انّما كان نجم الدين محمّد ابن جمال الدين لمّا انتصب لهم بالعداوة فرحل سيف الدين غلاّب وعبد المحسن الى رمطون وتخلّف عنهما اخوهما كرامة لكونهِ حلف انهُ لا يرحل عن وطنهِ فاستمرّ باعيه. فلمّا نزل غالب وعبد

---

١) يريد هرمس الفيلسوف البوناني الذي نُسبت اليهِ الطلاسم والارصاد. وفي قول المؤلف عن نسبهِ ما يخالف التواريخ الراهنة. وقد جاء في هامش الكتاب ما هو اقرب الى الصواب قال: «ولدَ هرمس هذا هرمس آخر قديم غير هرمس جدّ علم الدين المذكور»